



الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي
+٣٥٣ ٥ ٣٧ ٢٧ ١٦ ٠٧ +٣٥٣ ٥ ٣٧ ٢٧ ١٦ ٠٨ | :٣٥٣ ٥ ٣٧ ٢٧ ١٦ ٠٧
| +٣٥٣ ٥ ٣٧ ٢٧ ١٦ ٠٧ | :٣٥٣ ٥ ٣٧ ٢٧ ١٦ ٠٧ | :٣٥٣ ٥ ٣٧ ٢٧ ١٦ ٠٧ | :٣٥٣ ٥ ٣٧ ٢٧ ١٦ ٠٧
Agence Nationale d'Evaluation et d'Assurance Qualité
de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

تقرير حول أنشطة الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي دورتي 2016 و 2017



الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي
+٠٩٠٠٦٦ +٠١٠٤٣٠٦ | :٠٦٠٨ ٨ :٠٧٨٠
| +٤٠٠ | :٠٧٤٨ ٠١٠٧٨٨ ٨ :٠٧٧٧ ٠٤٠٠١
Agence Nationale d'Evaluation et d'Assurance Qualité
de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

تقرير حول أنشطة الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي دورتي 2016 و 2017

أنشطة الوكالة: دورة 2016

يعتبر إحداث الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي إضافة نوعية لمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي، خاصة وأن المغرب مقبل على إصلاحات رائدة في مجال التربية والتكوين. ومن أهم مداخل هذه الإصلاحات هو توطيد النظام الوطني للتقييم وضمان الجودة. ذلك أنه لا يمكن رفع الرهان الأساسي للجودة في التعليم العالي والبحث العلمي دون مأسسة التقييم والتتبع المستمر، خاصة وأن الجودة توجد في صميم سياسة الحكومة المغربية ومركز أساسي في الرؤية الإستراتيجية للوزارة في النهوض بالتعليم العالي والبحث العلمي (2013 - 2016).

وتضطلع الوكالة إلى القيام بأدوار هامة في ضمان الجودة عن طريق توفير إطار مؤسسي مستقل ومتخصص، يعنى بمهام التقييم لمؤسسات التعليم العالي العام والخاص، وتحسين إجراءات اعتماد مسالك التكوين، فضلا عن تقييم أنشطة مراكز دراسات الدكتوراه، وبنيات البحث العلمي ومدى فعاليتها وكذا تقييم مشاريع التعاون الجامعي.

من أجل ذلك عملت الوكالة خلال سنة 2016 على بلورة مجموعة من المشاريع والقيام بمجموعة من الأنشطة والمبادرات، وذلك في إطار القيام بالمهام المنوطة بها بغية تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها.

I. على المستوى القانوني:

- ◆ بعد صدور القانون رقم 80.12 (ظهير 31 يوليوز 2014) الذي تم بموجبه إحداث الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي، تم تعيين مدير لها بتاريخ 10 شتنبر 2015.
- ◆ صدور المرسوم التطبيقي (28 ديسمبر 2015) الذي يحدد كفاءات تعيين وانتخاب أعضاء مجلس إدارة الوكالة.
- ◆ صدور قرار لوزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر رقم 4166.15 (16 ديسمبر 2015) الذي يتعلق بتحديد كفاءات انتخاب ممثل عن المستخدمين بمجلس إدارة الوكالة.
- ◆ نشر استدراك الخطأ الوارد في الصيغة الفرنسية بالجريدة الرسمية للقانون المحدث للوكالة. (B.O N°6458- 21/04/2016).
- ◆ صدور القانون رقم 67.16 والذي يقضي بتعديل أحكام المادتين 3 و8 من القانون رقم 80.12 المتعلق بالوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي لإضافة مهمة جديدة وهي دراسة وتقييم ملفات معادلة شهادات التعليم العالي، وأيضا إعادة النظر في تأليف مجلس إدارة الوكالة.

النصوص القانونية التي نشرت بالجريدة الرسمية

ج ر عدد 6283 بتاريخ 18 أغسطس 2014. B.O N°6284- LE 21/08/2014	1- ظهير شريف رقم 1-14-130 صادر في 3 من شوال 1435 (31 يوليو 2014) بتنفيذ القانون رقم 80-12 المتعلق بالوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي .
ج ر عدد 6431 بتاريخ 18 يناير 2016.	2- مرسوم رقم 2.15.813 صادر في 16 من ربيع الأول 1437 (28 ديسمبر 2015) بتطبيق القانون رقم 80-12 الذي يحدد كفاءات تعيين وانتخاب أعضاء مجلس إدارة الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي .
ج ر عدد 6454 بتاريخ 7 أبريل 2016.	3- قرار لوزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر رقم 4166.15 صادر في 4 من ربيع الأول 1437 (16 ديسمبر 2015) بتحديد كفاءات انتخاب ممثل عن المستخدمين بمجلس إدارة الوكالة الوطنية .
B.O N°6458- LE 21/04/2016	4- نشر استدراك الخطأ الوارد في الصيغة الفرنسية بالجريدة الرسمية للقانون المحدث الوكالة الوطنية .
ج ر عدد 6502 بتاريخ 22 شتنبر 2016. طبعة عربية. BO N°6510 DU 20/10/2016 طبعة فرنسية.	5- ظهير شريف رقم 1.16.154 صادر في 21 من ذي القعدة 1437 (25 اغسطس 2016) بتنفيذ القانون رقم 67-16 القاضي بتعديل أحكام القانون رقم 80.12 المتعلق بالوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي والذي يقضي بتعديل أحكام المادتين 3 و 8 منه. طبعة عربية.

إحصائيات عامة تتعلق بالنصوص القانونية

النصوص القانونية	القوانين	المراسيم	القرارات	نشر استدراك الخطأ	المجموع
النصوص الصادرة بالجريدة الرسمية	2	1	1	1	5
النصوص الموجودة حالياً قيد الدرس	-	-	-	1	1
المجموع	2	1	1	2	6

II. على المستوى التنظيمي:

1. انعقاد الاجتماع الأول لمجلس إدارة الوكالة بتاريخ 01 - 04 - 2016 حيث تمت المصادقة على

المشاريع التالية:

- مشروع النظام الداخلي لمجلس إدارة الوكالة؛
- مشروع النظام الداخلي للوكالة؛
- مشروع ميزانية الوكالة؛
- مشروع نظام الوكالة.

2. المصادقة خلال الاجتماع الثاني لمجلس إدارة الوكالة بتاريخ 18 - 05 - 2016 على المشاريع

التالية:

- مخطط عمل الوكالة؛
- مشروع النظام الأساسي لمستخدمي الوكالة؛
- هيكله اللجان المختصة؛
- مشروع جدول الأجر عن الخدمات التي تقدمها الوكالة.

3. انطلاق البوابة الإلكترونية الخاصة بالوكالة بتاريخ 18 - 05 - 2016 www.aneaq.ma

4. انعقاد الاجتماع الأول للجان الخاصة بتاريخ 15 - 07 - 2016 حيث تم عرض:

- منجزات الوكالة؛
- المهام المنوطة باللجان المختصة؛
- مشروع ميثاق الخبير؛
- مشروع استمارة التسجيل لتقديم طلبات عمل الخبرة.

توصيات:

- تشكيل لجنة خاصة تتكون من السيد المختار بكور، مدير الوكالة، والسيد محمد زاهر بنعبد الله، عضو لجنة تقييم التكوينات، والسيد عز الدين الميداوي، عضو لجنة تقييم المؤسسات، والسيد سعد شريف دوزان، عضو لجنة تقييم البحث العلمي، لتحضير ودراسة أعمق لمشروع ميثاق الخبير، وكذا مشروع تحديد جدول الأجر عن الخدمات.
- 5. انعقاد الاجتماع الأول للجنة المختصة لتقييم التكوينات بتاريخ 28 - 09 - 2016 حيث تمت مناقشة النقاط التالية:

- مشروع ميثاق الخبير؛
- مشروع معايير تقييم شهادات المعادلة؛
- مشروع اقتراح لائحة الخبراء؛
- كما تمت مناقشة مشروع تحديد الأجر عن الخدمات.

توصيات:

- وضع ميثاق خبير موحد بالنسبة لجميع عمليات التقييم، مع العمل على تبويبه حسب نوعية عملية التقييم أو الخبرة خاصة الشق الذي يهم دور الخبير؛
- إعادة صياغة مضمون الورقة التقنية (نموذج استبيان التقييم) التي سيعتمدها الخبير في عملية دراسة الملفات، مع إدراج معايير التقييم الأربعة التي تم الإتفاق عليها؛
- ارتأت اللجنة أن المرحلة الراهنة تستوجب الاستعانة بخبراء اللجان القطاعية للمعادلات بين الشهادات نظرا لتجربتهم وخبرتهم في هذا المجال، في انتظار استكمال لائحة الخبراء لمختلف التخصصات، وذلك عن طريق تقديم طلبات الترشيح، عبر الموقع الإلكتروني، وذلك وفق معايير ستحدد لاحقا من قبل اللجان المختصة.

- الرفع من قيمة الأجر عن الخدمات، على ضوء اقتراح اللجنة المنبثقة عن اجتماع 15 يوليوز 2016 للجان المختصة الثلاث.

6. انعقاد الاجتماع الثالث لمجلس إدارة الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي

والبحث العلمي بتاريخ 11 أكتوبر 2016 حيث تم مناقشة النقاط التالية:

- المصادقة على جدول الأعمال؛
- المصادقة على محضر اجتماع 18 ماي 2016؛
- دراسة وحصر الميزانية والبرنامج التقديري للسنة المالية 2017؛
- الدراسة والمصادقة على جدول الأجر عن الخدمات.

توصيات:

- حسن تدبير عملية دراسة وتقييم ملفات معادلة شهادات التعليم بشكل يراعي الإكراهات والصعوبات التي يعرفها موضوع معادلة الشهادات وكذا السقف الزمني لعملية الخبرة؛
- تتمين مراجعة المداخل حتى تكون هناك استقلالية واستدامة، واعتبار إضافات جدول الأجر على الخدمات التي شملت بالخصوص عملية الخبرة لملفات طلبات معادلة الشهادات، وكذا تقييم المؤسسات و التكوينات وجبهة تضمن مداخل للوكالة لأن الأمر مكلف؛
- التنسيق، والعمل المشترك بين المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي والوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي، من أجل ترسيخ ثقافة التقييم و الاستثمار الأمثل للكفاءات، لوجود قاسم مشترك بين بعض المهام المنوطة بهما؛
- التنسيق بين المركز الوطني للبحث العلمي والتقني و الوكالة من أجل خلق قاعدة بيانات موحدة بالنسبة للخبراء في الشق المتعلق بتقييم البحث العلمي.
- الاستئناس بتجربة بعض الجامعات الأمريكية فيما يخص تجميع مراكز الدكتوراه؛

- إقامة أنشطة على الأقل مرة في السنة من أجل نشر وتعزيز ثقافة الجودة.

المشاريع التي تمت المصادقة عليها

وزارة المالية	مجلس إدارة الوكالة	المشروع
-	تم المصادقة على جميع المشاريع	1. مشروع النظام الداخلي لمجلس إدارة الوكالة.
-		2. مشروع النظام الداخلي للوكالة.
-		3. مخطط عمل الوكالة.
-		4. هيكلية اللجان المختصة.
-		5. مشروع جدول الأجر عن الخدمات.
-		6. مشروع ميزانية الوكالة
قيد المصادقة		7. مشروع منظم الوكالة.
طور النقاش		8. مشروع النظام الأساسي لمستخدمي الوكالة.
تم المصادقة عليه		9. تعويضات الخبراء

III. المواكبة التقنية للوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي

في إطار تفعيل الوضع المتقدم للمغرب في علاقته بالاتحاد الأوروبي (RSA II)، تم عقد مجموعة من الاجتماعات بالوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي تضم خبراء من اللجنة الأوروبية بتاريخ 07 و 14 و 22 يونيو 2016، واجتماع ختامي بوزارة المالية بتاريخ 01 يوليوز 2016. توج بمشروع المواكبة التقنية للوكالة لمدة سنة، ابتداء من أكتوبر 2016.

الهدف منه:

- وضع دليل ضمان الجودة؛
- وضع دليل مرجعي للوظائف والكفاءات الخاص بمستخدمي وخبراء الوكالة؛
- وضع دليل للمساطر لتنفيذ مهام الوكالة؛
- وضع دلائل التقييم الخاصة بالمؤسسات والتكوينات ومراكز دراسة الدكتوراه والبحث العلمي ومشاريع التعاون.
- وضع برنامج عمل لعمليات التقييم؛
- القيام بتكوين لفائدة موظفي وخبراء الوكالة.

سير عملية إعداد دلائل التقييم (عملية تشاركية مع الجامعات)

تاريخ	عنوان التظاهرة
يومي 21 و 22 فبراير 2017	- تنظيم ورشة عمل تحت عنوان: "عهد جديد لضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي بالمغرب".

IV. الشراكة والتعاون:

حرصا منها على ربط جسور الشراكة والتعاون مع مجموعة من الهيئات والوكالات العربية والأوروبية التي تعنى بضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي، ووعيا منها بأهمية انفتاحها على نظيراتها على المستوى الاقليمي و الدولي، فقد أضحت الوكالة عضو في الشبكة العربية لضمان جودة التعليم العالي (ANQAHE: Arab Network for Quality Assurance in Higher Education) والشبكة الفرنكوفونية لوكالات ضمان الجودة في التعليم العالي (Réseau FrAQ-Sup).

كما عملت الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي على تكثيف مشاركتها في مجموعة من التظاهرات، إضافة الى تبادل الزيارات والخبرات:

- من 9 إلى 14 يوليوز 2016: المشاركة في الحوار القطاعي الثالث حول التعليم العالي بدول البحر الأبيض المتوسط.
- من 18 إلى 21 يوليوز 2016: حضور دورة تكوينية بمبادرة من المجلس الثقافي البريطاني (BRITISH COUNCIL) حول تحسين عملية ضمان الجودة من خلال نشر ثقافة الجودة بمؤسسات التعليم العالي العام بالمغرب، وتحسين عملية التقييم، والبحث العلمي، وبلورة برامج مشتركة حول الجودة.
- 9 أكتوبر 2016: المشاركة في مبادرة (HAQAA) التي يمولها الاتحاد الأوروبي بالشراكة مع الاتحاد الأفريقي، لدعم وتطوير نظام متناغم لضمان الجودة والاعتماد. بمشاركة جامعة برشلونة كمنسق، ورابطة الجامعات الأفريقية (AAU)، ورابطة الجامعات الأوروبية (EUA)، والرابطة الأوروبية لضمان الجودة في التعليم العالي (ENQA) ودائرة التبادل الأكاديمي الألمانية (DAAD). ويتمثل أحد أنشطة هذه المبادرة في صياغة المعايير والمبادئ التوجيهية الأفريقية لضمان الجودة (ASG-QA)، ومساعدة مؤسسات التعليم العالي في تقييم جودتها من خلال التقييم الذاتي.
- 18 ديسمبر 2016: زيارة لهيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها- عمان- بالمملكة الهاشمية الأردنية (HEAC) من أجل حضور ورشة عمل حول معايير اعتماد العلوم الادارية بجامعة البترا الاردنية، ولمناقشة الخطة التحسينية للجامعة والاطلاع على تجربتها للحصول على شهادة ضمان الجودة. بالإضافة إلى زيارة خاصة لمديريات الهيئة المختلفة.

V. على مستوى الموارد البشرية:

نظرا للدور المحوري الذي ستلعبه الوكالة في إنجاح عملية إصلاح التعليم العالي والبحث العلمي والقيام بعمليات التقييم من أجل ضمان الجودة، وفي إطار دعم الوكالة بالأطر الإدارية والتقنية اللازمة، فقد تم فتح مباريات لتوظيف أطر إدارية وتقنية وفق التخصصات التالية:

الإطار	عدد المناصب	تاريخ المباراة	ملاحظات
متصرف من الدرجة الثانية	3	2016/01/17	تم التحاق الناجحين بداية شهر مارس 2016
مهندس الدولة من الدرجة الأولى	3	2016/01/17	تم التحاق الناجحين بداية شهر مارس 2016
تقني متخصص من الدرجة الثالثة	1	2016/06/26	تم الإلتحاق يوم 25 يوليوز 2016

Exercice 2016

Budget d'exploitation

LES RECETTES	Montant	LES DEPENSES	Montant
Disponible au 31 / 12 / 2015	2 450 000,00	Dépenses du personnel	1 280 900,00
Reste à Recouvrer au 31 / 12 / 2015		Dépenses de matériel et dépenses diverses	427 100,00
Travaux de recherche et prestations de services		Dépenses propres à l'évaluation	730 000,00
Subvention de l'état		Reste à mandater au 31 / 12 / 2015	0,00
Recettes propres			
Autres Subventions			
Sous Total	2 450 000,00	Sous Total	2 438 000,00

Budget d'investissement

LES RECETTES	Montant	LES DEPENSES	Montant
Disponible au 31 / 12 / 2015	1 000 000,00	Construction, Aménagement et Equipement	0,00
Reste à Recouvrer au 31 / 12 / 2015		Dépenses de matériel et dépenses diverses	1 000 000,00
Travaux de recherche et prestations de services		Dépenses propres à la recherche	0,00
Subvention de l'état		Reste à mandater au 31 / 12 / 2015	0,00
Recettes propres			
Autres Subventions			
Sous Total	1 000 000,00	Sous Total	1 000 000,00

أنشطة الوكالة: دورة 2017

عملت الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي خلال سنة 2017 على بلورة مجموعة من المشاريع وذلك بغية تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها، ومن أجل مأسسة التقييم والتتبع المستمر.

وحرصا منها على المواكبة الدائمة والمستمرة لمؤسسات التعليم العالي، فقد أخذت الوكالة على عاتقها خلال هذه الدورة تحسين إجراءات دراسة وتقييم مسالك التكوين قصد الاعتماد أو وتجديده والعمل على تسريع دراسة تقييم هذه المسالك، مع توفير شروط وظروف أفضل لعملية التقييم من أجل تحفيز مؤسسات التعليم العالي على الانفتاح والتفاعل مع الوكالة، بغية تعزيز قدراتها التنافسية وطنيا ودوليا.

ووعيا منها بأهمية إشراك جميع الفاعلين والمتدخلين في قطاع التعليم العالي في بلورة معايير التقييم، وباعتبار مؤسسات التعليم العالي شريك أساسي ومعني بتحسين جودة التعليم العالي، فقد عملت الوكالة على عقد مجموعة من اللقاءات التشاورية و التحسيسية من أجل التوصل إلى توافق حول الدلائل المرجعية لمعايير التقييم والتي تستجيب لخصوصيات الواقع المغربي، وتتماشى مع الرؤية الإستراتيجية للوزارة في النهوض بالتعليم العالي والبحث العلمي.

ومن أجل تطوير وتعزيز مجال التعاون والشراكة، وكذا توسيع نطاق التواصل مع باقي الوكالات والهيئات التي تعنى بضمان الجودة، حرصت الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي على المشاركة في مجموعة من المنتديات واللقاءات الدولية لتدارس سبل تحسين جودة التعليم العالي، إضافة إلى تبادل الزيارات والخبرات بينها وبعض الوكالات والهيئات الأجنبية.

I. مجالس إدارة الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي:

عقد مجلس إدارة الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي برسم سنة 2016 - 2017، مجموعة من اجتماعاته الدورية بحضور السادة أعضاء المجلس وعدد من المدعوين، بمقر الوزارة، على الشكل التالي:

1. انعقاد الاجتماع الرابع بتاريخ 19 يونيو 2017، برئاسة السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي بناء على تفويض من السيد رئيس الحكومة، وبحضور السيد كاتب الدولة المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي حيث تمت المصادقة على المشاريع التالية:

- المصادقة على جدول الأعمال؛
- تقديم العضو الجديد بالمجلس؛
- المصادقة على محضر اجتماع 11 أكتوبر 2016؛
- حصر القوائم التركيبية للسنة المالية 2016؛
- مشروع تعديل ميزانية 2017؛
- تعديل مشروع منظام الوكالة؛
- المصادقة على الاتفاقية الإطار المبرمة بين الوكالة والمجلس الأعلى لتقييم البحث و التعليم العالي الفرنسي (HCERES)؛

توصيات:

- الرفع من الاعتمادات المالية المخصصة للوكالة؛
- تزويد الوكالة بالموارد البشرية الكافية للقيام بالمهام المنوطة بها؛
- دور التكوين وقيمة الخبراء الذين سيقومون بعملية التقييم؛
- تحيين لائحة الخبراء والإنفتاح على خبراء من القطاع السوسيو اقتصادي؛
- العمل على مراجعة دفاتر الضوابط البيداغوجية الوطنية؛
- اعتبار تقييم المسالك أولوية ينبغي اعطاؤها أهمية قصوى لما لها من آثار إيجابية على المنظومة التعليمية؛

- وضع مخطط عمل الوكالة؛
- وضع شبكات معايير تقييم: ملفات معادلات الشهادات، والمسالك، والمؤسسات، ومشاريع التعاون، والبحث العلمي؛
- التنسيق مع اللجان البيداغوجية للمؤسسات؛
- التحسيس بأهمية التقييم الذاتي للمؤسسات؛
- التنسيق، والعمل المشترك بين المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي والوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي من أجل ترسيخ ثقافة التقييم، ونظرا لوجود قاسم مشترك بين بعض المهام المنوطة بهما؛
- المصادقة على مشروع حصر القوائم التركيبية للسنة المالية 2016، ومشروع تعديل ميزانية 2017؛
- المصادقة على الاتفاقية الإطار المبرمة مع المجلس الأعلى لتقييم البحث و التعليم العالي الفرنسي (HCERES).

2. انعقاد الاجتماع الرابع بتاريخ 18 أكتوبر 2017، برئاسة السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي بناء على تفويض من السيد رئيس الحكومة، وبحضور السيد كاتب الدولة المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي حيث تمت مناقشة النقاط التالية:

- المصادقة على جدول الأعمال؛
- المصادقة على محضر اجتماع 19 يونيو 2017؛
- حصيلة عملية تقييم المسالك لدورة 2017؛
- حصيلة مشروع المواكبة التقنية للوكالة؛
- برنامج عمل الوكالة للسنة الجامعية 2017 - 2018؛
- دراسة وحصر الميزانية والبرنامج التقديري للسنة المالية 2018؛
- مختلفات.

توصيات:

- وضع منظور شمولي لعملية التقييم مبني على تحسيس المؤسسات بأهمية التقييم الداخلي، ونشر ثقافة التقييم عبر عقد لقاءات ومشاورات من أجل انخراط جميع المتدخلين في هذه العملية؛
- عقد لقاءات تشاورية مع الفرقاء المعنيين بعملية التقييم من أجل تبادلي تداخل المهام؛
- العمل على مراجعة دفاتر الضوابط البيداغوجية الوطنية، والمساطر الإدارية المعقدة من أجل إرساء عملية التقييم؛
- تفعيل دور مديرية التعليم العالي والتنمية البيداغوجية في استقبال طلبات الاعتماد والتأكد من توفرها على الوثائق الضرورية قبل ارسالها للوكالة؛
- تحسيس منسقي المسالك بأهمية اقتراح مسالك ذات جودة عالية تستجيب لحاجيات سوق الشغل؛
- تطوير قدرات الوكالة البشرية والمالية.

المشاريع التي تمت المصادقة عليها

المشروع	مجلس إدارة الوكالة	وزارة المالية
1. مشروع منظم الوكالة.	تم المصادقة على المشاريع	
2. مشروع النظام الأساسي لمستخدمي الوكالة.		

.II. حصيلة عملية تقييم مسالك التكوين لدورة 2017

من أجل ترسيخ ثقافة الجودة، ومأسسة التقييم والتتبع المستمر، عملت الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي على انطلاق الدورة الأولى لدراسة ملفات اعتماد و تجديد مسالك التكوين لدورة 2017، وذلك بغية تشجيع المؤسسات على بلورة مسالك جديدة توفر للطلاب حظوظا للاندماج في المحيط الاقتصادي والاجتماعي.

وفي هذا الإطار، قامت الوكالة بحصر لوائح الخبراء المشاركين في أعمال تقييم مسالك التكوين في مختلف التخصصات والتعاقد معهم. كما تم إبلاغ جميع مؤسسات التعليم العالي، (مذكرة وزارية رقم 01/00039 بتاريخ 17 يناير 2017 موجهة لمؤسسات التعليم العالي الخاص والجامعات الخاصة، ومذكرة وزارية رقم 01/00339 بتاريخ 13 فبراير 2017 موجهة للجامعات ومؤسسات التعليم العالي غير التابعة للجامعات) اللتين أكدتا على أنه سيتم اعتماد النسخة الرقمية من طرف الوكالة لتقييم طلبات الاعتماد او تجديده، مع تحديد أجل لإيداع الطلبات.

وابتداء من شهر مارس 2017، شرعت الوكالة في المعالجة الالكترونية لطلبات اعتماد المسالك، حيث شملت هذه العملية:

- استقبال وفحص النسخ الرقمية للملفات الواردة من الوزارة؛
- ترتيب الملفات حسب الحقول المعرفية و التكوينات؛
- توزيع الملفات على الخبراء حسب الحقول المعرفية وحسب طبيعة التكوينات؛
- تجميع تقارير الخبرة الفردية والتقارير المشتركة للخبراء؛
- ارسال التقارير الأولية للوزارة التي تتطلب استيفاء بعض الشروط لإرسالها إلى المؤسسات المعنية؛
- أو مطالبة المؤسسات باستيفاء بعض الشروط؛
- ارسال التقارير النهائية للوزارة من أجل عرضها على اللجنة الوطنية لتنسيق التعليم العالي لاتخاذ القرار المناسب.

1. إحصائيات حول عملية تقييم مسالك التعليم العالي العام:

❖ توزيع المسالك حسب الجامعات ومؤسسات التعليم العالي غير التابعة للجامعات

النسبة	عدد المسالك	الجامعات
15,61%	118	جامعة الحسن الثاني- الدرالبيضاء
12,83%	97	جامعة عبدالمالك السعدي- تطوان
11,24%	85	جامعة محمد الخامس- الرباط
8,60%	65	جامعة سيدي محمد بن عبد الله- فاس
7,28%	55	جامعة ابن طفيل- القنيطرة
7,28%	55	جامعة ابن زهر - أكادير
7,14%	54	جامعة القاضي عياض- مراكش
8,04%	61	جامعة مولاي إسماعيل - مكناس
6,48%	49	جامعة الحسن الأول- سطات
5,42%	41	جامعة محمد الأول - وجدة
4,10%	31	مؤسسات التعليم العالي غير التابعة للجامعات
3,04%	23	جامعة شعيب الدكالي- الجديدة
2,91%	22	جامعة السلطان مولاي سليمان - بني ملال
100%	756	المجموع

❖ توزيع المسالك حسب الحقول المعرفية

النسبة	عدد المسالك	الحقول المعرفية
26.32%	199	الاداب والعلوم الإنسانية والفنون
19.05%	144	علوم الإقتصاد والتدبير
15.21%	115	علوم المهندس
12.30%	93	فيزياء كيمياء رياضيات اعلاميات
7.80%	59	القانون الخاص
7.41%	56	القانون العام
5.82%	44	علوم الحياة والأرض
3.97%	30	الدبلوم الجامعي للتكنولوجيا
2.12%	16	علوم الصحة
100%	756	المجموع

2. إحصائيات حول عملية تقييم مسالك التعليم العالي الخاص:

❖ توزيع المسالك حسب الجامعات والمؤسسات

النسبة	عدد المسالك	الجامعات/المؤسسات
8.24%	21	الجامعة الدولية- الدارالبيضاء
6.67%	17	جامعة محمد السادس لعلوم الصحة
6.27%	16	الجامعة الأورومتوسطية- فاس
6.27%	16	الجامعة الخاصة مراکش تنسيفت الحوز
4.31%	11	الجامعة الدولية- الرياض
3.53%	9	الجامعة الدولية- أكادير
2.75%	7	الجامعة الدولية ابو القاسم الزهراوي لعلوم الصحة
2.35%	6	جامعة محمد السادس للبوليتكنيك
0.78%	2	جامعة مونديابوليس
0.78%	2	الجامعة الخاصة فاس
58.04%	148	مؤسسات
100%	255	المجموع

❖ توزيع المسالك حسب الحقول المعرفية

النسبة	عدد المسالك	الحقول المعرفية
50.59%	129	العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
25.49%	65	العلوم والتقنيات
15.69%	40	علوم الصحة
8.24%	21	الاداب والعلوم الإنسانية والفنون
100%	255	المجموع

3. نتائج عملية الخبرة

❖ مسالك التعليم العالي العام

87.71%	678	مقبول	مسالك تم البت فيها
8.28%	64	غير مقبول	بصفة نهائية
4.01%	31	مسالك دون أجوبة	
100%	773	المجموع	

❖ مسالك التعليم العالي الخاص

74.90%	191	مقبول	مسالك تم البت فيها
16.08%	41	غير مقبول	بصفة نهائية
6.67%	17	مسالك دون أجوبة	
2.35%	6	مسالك قيد الدراسة	
100%	255	المجموع	

4. أهم الملاحظات الموجهة للجامعات ومؤسسات التعليم العالي العام والخاص

- عدم التزام بعض المؤسسات غير التابعة للجامعات ببلورة دفاتر الضوابط البيداغوجية الخاصة بها؛
- عدم احترام الآجال القانونية لوضع طلبات الاعتماد، وكذا الاجوبة على الملاحظات؛
- عدم مطابقة النسخة الإلكترونية للنسخة الورقية لملفات طلبات الاعتماد باعتبارها النسخة المعتمدة في عملية التقييم؛
- عدم التزام المؤسسات بوضع طلبات اعتماد المسالك مستوفية الشروط؛
- غياب الآراء والتوقيعات اللازمة في الملفات الوصفية؛
- غياب الملاءمة بين تخصص المنسق البيداغوجي وتخصص المسلك المراد فتحه؛
- عدم ملاءمة عناوين الوحدات مع محتوياتها؛
- عدم احترام الغلاف الزمني المنصوص عليه للوحدات؛
- غياب تعهدات المتدخلين من خارج المؤسسات؛
- تنسيق المسالك من طرف أساتذة غير متخصصين أو لا يتوفرون على الشهادة المطلوبة؛
- عدم الإدلاء بما يثبت توفر المؤسسة على الوسائل الديداكتيكية الضرورية؛
- نقص في الموارد البشرية المؤهلة والمتخصصة لفتح بعض التكوينات؛
- عدم انتماء بعض المنسقين البيداغوجيين للوحدات إلى المؤسسة المحتضنة للتكوين؛
- غياب التناسق بين وحدات المسلك؛
- اقتراح بعض مسالك التكوين خارج مجال اختصاص المؤسسات.

III. استطلاع رأي حول عملية التقييم

يعتبر استطلاع الرأي حول عملية تقييم مسالك التكوين قصد الاعتماد أو تجديده برسم دورة 2017 خطوة أساسية، ساهمت في توطيد العلاقة والثقة بين الوكالة ومختلف المتدخلين في التعليم العالي خاصة منسقي المسالك، باعتبارهم شركاء أساسيين في بلورة مسالك جديدة، وذلك بغية إدخال التحسينات والتدابير الكفيلة بتطوير عملية التقييم، من حيث مراجعة النصوص القانونية ودفاتر الضوابط البيداغوجية الوطنية، إلى جانب تقييم أداء الوكالة خلال هذه الدورة.

وقد عملت الوكالة خلال تحضير هذه العملية على :

1. تحديد الأهداف المتوخاة من هذه العملية؛

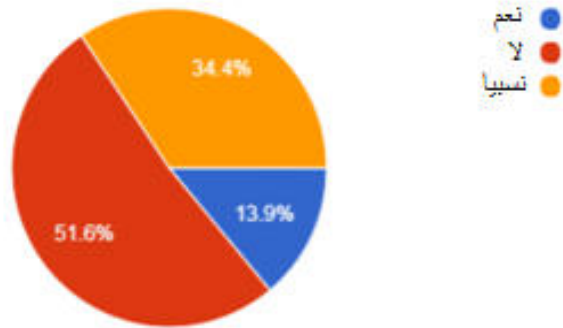
2. تصميم استمارة استطلاع الرأي؛

3. تحديد العينة؛

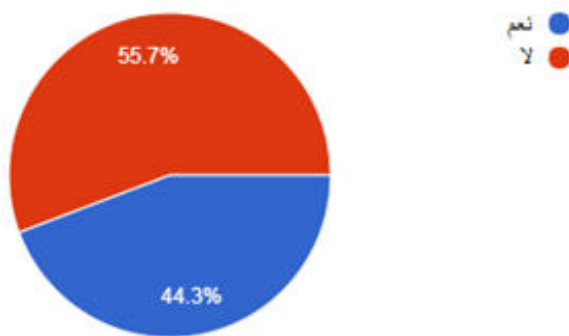
4. عرض البيانات.

أما فيما يخص استمارة استطلاع الرأي مجموعة من النقاط أهمها:

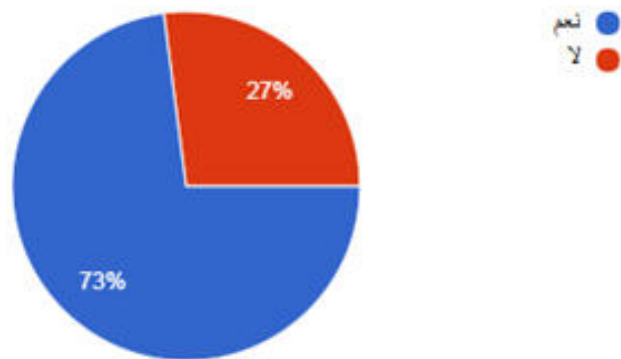
- هل تعتقدون أن دفاتر الضوابط البيداغوجية الوطنية يعيق بلورة وابتكار مسالك جديدة؟



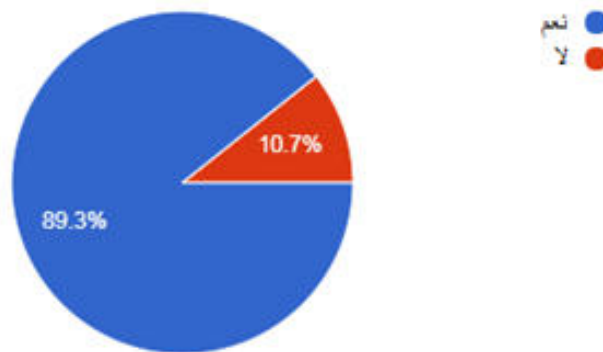
- هل هناك ضرورة لمراجعة دفاتر الضوابط البيداغوجية الوطنية؟



- هل أنتم راضون على عملية التقييم بالنسبة لمسالك التكوين التي أنتم منسقوها؟



- هل تودون عقد لقاءات إخبارية وتواصلية مع الوكالة؟



IV. المواكبة التقنية للوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث

العلمي

في إطار تفعيل الوضع المتقدم للمغرب في علاقته بالاتحاد الأوروبي (RSA II)، ووعيا منها بضرورة انخراط جميع المتدخلين في وضع منظور شمولي لعملية التقييم تبنت الوكالة مقاربة تشاركية مع باقي شركائها عبر برمجة خمس لقاءات جهوية تواصلية، تحت شعار قافلة ضمان الجودة، بالجامعات المغربية بمشاركة خبراء أوروبيين من أجل المساهمة في إعداد دلائل مرجعية تستجيب لخصوصيات قطاع التعليم العالي بالمغرب.

سير عملية إعداد دلائل التقييم (عملية تشاركية مع الجامعات)

تاريخ	عنوان التظاهرة
13 أبريل 2017	(قافلة ضمان الجودة) لقاء بجامعة مولاي اسماعيل مكناس بمشاركة: (UMI-USMBA-U.AKHAWAYN-UMP-EUROMED)
17 ماي 2017	لقاء بجامعة عبد المالك السعدي طنجة ؛
13 يونيو 2017	لقاء بالجامعة الدولية الرباط بمشاركة: (UM5-UIT-UIR-UAISS)
15 يونيو 2017	لقاء بجامعة القاضي عياض مراكش بمشاركة: (UCA-UIZ-UPM-USMS-UM6P)
5 يوليوز 2017	لقاء بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء بمشاركة: (UH2-UHP-UM6SS)
6 يوليوز 2017	تنظيم ورشة عمل يوم بجامعة الحسن الأول سطات لتدارس معايير التقييم.
15 نونبر 2017	تنظيم ندوة ختامية، من طرف الوكالة والإتحاد الأوروبي تجمع الفاعلين والشركاء المعنيين بعملية التقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي.
(مارس- أبريل- ماي 2018).	برمجة تجربة نموذجية لتقييم ثلاث مؤسسات جامعية (EST SALE-ENSA KENITRA- F.S AIN CHOCK)

V. اللقاءات التنسيقية والتشاورية بين الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي وباقي المتدخلين في قطاع التعليم العالي:

من أجل ترسيخ ثقافة الجودة، ومأسسة التقييم والتتبع المستمر، والنهوض بالتعليم العالي والبحث العلمي، و في إطار التواصل، والتنسيق والتعاون بين الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي وجميع المتدخلين في قطاع التعليم العالي (الوزارة الوصية، مؤسسات التعليم العالي العام والخاص)، عملت الوكالة على تنظيم مجموعة من اللقاءات التنسيقية والتشاورية بغية تثمين نقط القوة، والوقوف على مكامن الخلل التي عرفتتها عملية تقييم المسالك لدورة 2017، وكذا الاستعداد لدورة 2018. وقد تمت برمجة هذه اللقاءات على الشكل التالي:

تاريخ	لقاءات تنسيقية وتشاورية مع المتدخلين في قطاع التعليم العالي
16 نونبر 2017	نواب رؤساء الجامعات المكلفين بالشؤون الأكاديمية بمقر الوكالة.
8 دجنبر 2017	المديرين التربويين للتعليم العالي الخاص بمقر المركز الوطني للبحث العلمي والتقني.
12 دجنبر 2017	مديري مؤسسات التعليم العالي غير التابعة للجامعات بمقر المعهد الوطني للتهيئة والتعمير.
18 يناير 2018	لقاء تواصلية تكوينية مع خبراء الوكالة من أجل التحضير لعملية تقييم مسالك التكوين برسم دورة 2018.

خلال هذه اللقاءات تم التنويه بالأجواء التي مرت بها عملية تقييم المسالك لدورة 2017، باعتبار الوكالة شريك أساسي في نشر ثقافة التحسن المستمر داخل المؤسسات عن طريق التقييم الذاتي، ولتبنيها مقاربة تشاركية في وضع منظور شمولي لعملية التقييم مبني على تحسيس المؤسسات بأهمية التقييم الداخلي، ونشر ثقافة التقييم عبر عقد لقاءات ومشاورات من أجل انخراط جميع المتدخلين في هذه العملية، وترسيخ ثقافة التطور المستمر. وقد تمت مناقشة مجموعة من المفاهيم الخاصة بعملية اعتماد المسالك (الترخيص، الاعتماد، الاعتراف)، والتي كانت تشكل لبسا عند بعض المؤسسات، باعتبارها محطات لا بد من احترامها من أجل ضمان جودة البرامج ومدى الانخراط الفعلي لمؤسسات التعليم العالي في تحسين و تطوير منظومة التعليم العالي.

كما أكد الجميع على ضرورة مراجعة وتحسين دفاتر الضوابط البيداغوجية، والذي أتبت التجربة محدوديتها، وذلك مراعاة لخصوصيات بعض المؤسسات مع اشراك جميع المتدخلين في التعليم العالي في الحوار الوطني حول الإصلاح البيداغوجي من أجل مواكبة التطورات التي يعرفها التعليم العالي على المستويين الوطني والدولي.

وقد أشار المتدخلون إلى صعوبة الاستجابة لبعض الشروط المقترحة من طرف خبراء الوكالة كمحدودية الموارد البشرية (أساتذة التعليم العالي) فيما يخص منسقي المسالك بالنسبة لمؤسسات التعليم العالي غير التابعة للجامعات وكذا مؤسسات التعليم العالي الخاص، مؤكدين على ضرورة عقد لقاءات بين الوكالة (الخبير) ومنسقي المسالك قصد الاستفسار وتوضيح بعض النقاط التي جاءت في تقارير الخبرة.

وأشار بعض المتدخلين إلى ضرورة الرفع من مدة اعتماد المسالك إلى خمس سنوات، على غرار مسالك التعليم العالي العام، على أن تكون هناك مواكبة للوكالة في منتصف فترة الاعتماد. إضافة إلى مد الجسور بين التعليم العالي الخاص والعام، و اشراك خبراء القطاع السوسيو- مهني وكذا أساتذة التعليم العالي الخاص في عملية التقييم.

جل هذه اللقاءات خلصت إلى:

- احترام الآجال القانونية لوضع طلبات الاعتماد بالوزارة المحدد في 29 دجنبر 2017؛
- تحمل المسؤولية بالنسبة لمجلس المؤسسة، ومجلس الجامعة فيما يخص استيفاء ملفات طلبات اعتماد المسالك الشروط المنصوص عليها قبل إيداعها بالوزارة الوصية ومن تم إلى الوكالة من أجل عملية التقييم؛
- ملاءمة تخصص المنسق البيداغوجي و المسلك المقترح؛
- مطابقة النسخة الإلكترونية للنسخة الورقية لملفات طلبات الاعتماد، باعتبارها النسخة المعتمدة في عملية التقييم؛
- التزام المؤسسات بوضع طلبات اعتماد المسالك مستوفية الشروط؛
- مراجعة النصوص القانونية ودفاتر الضوابط البيداغوجية مع إشراك جميع المتدخلين في قطاع التعليم العالي؛
- اقتصار عملية الخبرة على مرحلتين، مع احترام آجال الاستجابة للشروط المتضمنة في تقرير الخبرة من أجل تمكين CNACES من البث في ملفات الاعتماد في آجال معقولة قبل متم شهر يونيو؛
- العمل على بلورة دفاتر الضوابط البيداغوجية الخاصة بمؤسسات غير التابعة للجامعات في أقرب الآجال؛

- إشراك كافة المتدخلين في الحوار الوطني حول الإصلاح البيداغوجي؛
- بلورة مسالك جديدة توفر للطالب حظوظا للاندماج في المحيط الاقتصادي والاجتماعي؛
- ضرورة تنسيق الجامعة مع اللجان البيداغوجية للمؤسسات من أجل تقديم طلبات اعتماد المسالك.

VI. الشراكة والتعاون:

يعتبر انفتاح الوكالة على نظيراتها على المستوى الاقليمي و الدولي، ضرورة ملحة من اجل الإطلاع على التحديات التي تواجه ممارسات ضمان الجودة في التعليم العالي وكذا تجارب البلدان الرائدة في هذا المجال.

لذا كان من الضروري تكثيف مشاركة الوكالة في مجموعة من التظاهرات:

- 10 فبراير 2017: المشاركة في ندوة حول الجودة بمبادرة من المجلس الأعلى لتقييم البحث العلمي والتعليم العالي بفرنسا (HCERES).
- 1 مارس 2017: حضور اجتماع مجلس إدارة الشبكة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي بالبحرين (ANQAHE) حيث تم عرض الخطة الإستراتيجية للشبكة، وكذا الأهداف المسطرة، إضافة إلى الأنشطة المستقبلية.
- 2 مارس 2017: حضور اجتماع اليونسكو الإقليمي للدول العربية بمملكة البحرين والذي يهدف إلى تحديد المعوقات والتحديات الرئيسية التي تواجه ممارسات ضمان الجودة في التعليم العالي، ودور الجودة في تعزيز التنمية المستدامة، إضافة إلى التجانس بين آليات ضمان الجودة في المنطقة، والإعتراف المتبادل بالمؤهلات في التعليم العالي.
- 26 مارس 2017: المشاركة في ورشة عمل حول التعليم العالي العابر للحدود -القاهرة- جمهورية مصرالعربية بمبادرة من دائرة التبادل الأكاديمي الألمانية (DAAD) والمجلس الثقافي البريطاني وبمشاركة السلطات المكلفة بالتعليم العالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- 7 و8 نونبر 2017: المشاركة في ندوة دولية حول الفرنكوفونية الجامعية: تحدي الجودة وتظافر الجهود، والتي نظمت تحت إشراف الوكالة الجامعية الفرنكوفونية (AUF).
- 18 ديسمبر 2017: زيارة لوكالة تقييم جودة التعليم العالي -بروكسيل- بلجيكا (AEQES) من أجل تبادل التجارب والخبرات في مجال تقييم برامج التكوينات.

VII. على مستوى الموارد البشرية:

وفي إطار دعم الوكالة بالأطر الإدارية والتقنية اللازمة، فقد تم فتح مباراة لولوج إطار متصرف من الدرجة الثالثة، تخصص التدبير المالي والمحاسباتي:

الإطار	عدد المناصب	تاريخ المباراة	ملاحظات
متصرف من الدرجة الثالثة	1	2017/06/15	تم الالتحاق يوم 21 يونيو 2017

Exercice 2017

Budget d'exploitation

LES RECETTES	Montant	LES DEPENSES	Montant
Disponible au 31 / 12 / 2016	898 849,79	Dépenses du personnel	4 588 100,00
Reste à Recouvrer au 31 / 12 / 2016	0,00	Dépenses de matériel et dépenses diverses	988 000,00
Travaux de recherche et prestations de services	0,00	Dépenses propres à l'évaluation	3 212 527,79
Subvention de l'Etat 2017	3 000 000,00	Reste à mandater au 31 / 12 / 2016	749 222,00
Autres Subventions	2 150 000,00		
Recettes propres	3 489 000,00		
Sous Total	9 537 849,79	Sous Total	9 537 849,79

Budget d'investissement

LES RECETTES	Montant	LES DEPENSES	Montant
Disponible au 31 / 12 / 2016	118 129,00	Dépenses de l'exercice 2017	1 118 129,00
Reste à Recouvrer au 31 / 12 / 2016		Reports au 31/12/2016	
Subvention d'investissement de l'Etat 2017	1 000 000,00		
Sous Total	1 118 129,00	Sous Total	1 118 129,00
Total Général	10 655 978,79	Total Général	10 655 978,79

